وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الفرات الأوسط التقنية
المعهد التقني / النجف
قسم تقنيات السياحة

المادة: مبادئ السياحة
المرحلة: الاولى

تدريسي المادة:
أ. م. ناجحة محمد طاهر

الايميل الجامعي للتدريسي / ة

najihah.taher@afu.edu.iq

العام الدراسي

٢٠٢٥-٢٠٢٦

الأسبوع	المفردات النظرية والعلمية
الأول	مقدمة عامة عن السياحة ، الزائر ، المتنزه والاستجمام
الثاني والثالث	من هو السائح ؟ انواع السياح دوافع السياحة– الاسس و الدوافع
الرابع الخامس	العرض السياحي مفهومه ، مكوناته
السادس السابع الثامن	الطلب السياحي خصائصه الموسمية
التاسع والعاشر الحادي عشر الثاني عشر الثالث عشر	السياحة صناعة مركبة علاقتها مع باقي الصناعات علاقتها في النقل /انواع النقل و الطرقات علاقتها في صناعة الايواء علاقتها في الصناعات الغذائية–علاقتها في النشاطات الترفيهية–علاقتها في الصناعات الفلكلورية علاقتها في انشطة التسوق بشكل عام _نظام (المول)
الرابع عشر والخامس عشر	تطور السياحه العالمية
السادس عشر و السابع عشر	تطور حركة السياحه في الشرق الاوسط
الثامن عشر	الدول المصدرة للسياح في العالم
التاسع عشر العشرون الحادي و العشرون الثاني و العشرون	عناصر الجذب في العراق - الطبيعة الترفيهية – التاريخية – - الدينية – - العلاجية – - سياح رجال الاعمال – - الثقافية – - الرياضية – - المؤتمرات و الاجتماعات –

الثالث و العشرون **الرابع و العشرون**	**خطة المسح السياحي الشامل للعراق**
الخامس و العشرون	**دور الاستثمارات في التنمية السياحية**
السادس و العشرون **السابع و العشرون** **الثامن و العشرون**	**دور التعليم ،التدريب السياحي في التنمية السياحية** **واقع التعليم و التدريب السياحي في العراق**
التاسع و العشرون **الثلاثون**	**دور اليد العاملة الماهرة في صناعة السياحة**

هدف المادة

العام : تعريف الطالب بأساسيات علم السياحة والمبادئ التي تقوم عليها وتوضيح الظواهر السياحية .

الخاص : تعريف الطالب بالسياحة والسائح وتحليل المناطق الاساسية المولدة للسياحة وتطبيقات على الطلب والعرض السياحي والاثار الاقتصادية للنشاط السياحي .

تطور حركة السياحة في الشرق الاوسط

ان الوطن العربي يعرف كذلك باسم الوطن العربي الكبير والعالم العربي هو مصطلح جغرافي-سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة تمتد من المحيط الأطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً شاملاً الدول التي تنضوي في جامعة الدول العربية في غرب آسيا وشمال أفريقيا وشرقها. جغرافياً، يضم الوطن العربي أراض احتلت أو أصبحت ضمن بلدان مجاورة مثل فلسطين وهضبة الجولان، ولواء اسكندرون والأقاليم السورية الشمالية التي سلمتها فرنسا إلى تركيا وجزر الكناري وسبتة ومليلية وصخرة الحسيمة (تحت الاستعمار الإسباني) والجزر الإماراتية (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) المحتلة من إيران.

بينما يستعمل معظم العرب مصطلح الوطن العربي، تستعمل أطراف غربية أو متأثرة بالغرب مصطلح العالم العربي أو حتى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مثل وزارة الخارجية الأمريكية التي تسقط صفة العروبة عن تسمية المنطقة. مصطلح الشرق الأوسط ربما يكون قد نشأ في ١٨٥٠ في مكتب الهند البريطاني. ولكنه أصبح معروفاً على نطاق

واسع عندما استخدمته البحرية الأمريكية من قبل ألفريد ثاير ماهان في عام ١٩٠٢ للإشارة إلى المنطقة الواقعة بين السعودية والهند.

تبيّن المؤشرات كافة أنّ العراق يمكن أن يصبح مركزاً سياحياً رائداً في منطقة الشرق الأوسط بسبب مكانته الدينية والتاريخية والحضارية المتنوعة، وموقعه الجغرافي المتميز وطبيعته الخلابة المتمثلة بوجود نهري دجلة والفرات والأهوار، البحيرات، البساتين، الجبال السهول الخضراء، والمصايف الجميلة التي أنعم الله بها على هذا البلد، وهو ما يتسع على مدى الفصول الأربعة لمئات الآلاف ممّن يقضون فصل الصيف في ربوع كردستان الرائعة في الشمال، وفي فصل الشتاء في مناطق الأهوار الجذابة وأحضان البصرة الفيحاء في الجنوب. هذا فضلاً عن احتضانه للعديد من المدن الأثرية المهمة التي تعود إلى حضارات وادي الرافدين القديمة والتي لا يزال بعضها قائماً إلى يومنا هذا، إضافة إلى المدن الدينية المقدسة التي تشتهر بمبانيها التاريخية العريقة وجوامعها ومساجدها وعتباتها التي يقصدها المسلمون من الأقطار كافة في المناسبات الدينية المهمة، إلى جانب ما يتميز به من المواقع الأثرية والتاريخية والسياحية . كل هذه تعتبر من أهم خصائص ودعائم مقومات السياحة والترويح، مما يجعله مؤهلاً لأن يصبح وجهة سياحية مفضلة، ويُمكّن السياحة من أن تؤدي دوراً مهماً في التنمية والإعمار والنهوض بمستوى الخدمات الإنسانية والاجتماعية وتوفير مستوى معيشي مقبول يدعم مستلزمات الأمن والاستقرار.

صناعة السياحة في العالم العربى (بين الواقع والطموح):

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي وحتى حاضرنا ازدهاراً ملحوظاً في تطور صناعة السياحة على مستوى العالم، إذ بلغ عدد السياح حوالي ٧٠٠ مليون سائح عام ٢٠٠٤ والذي سيصل إلى ثلاثة أضعاف عام ٢٠٢٠ من جهة ثانية شهد العالم قيام مشاريع سياحية عملاقة تنوعت أشكالها بتنوع أنماط السياحة وطبيعة مواقعها، رافقها استثمارات هائلة في البنية التحتية والفوقية لتسهيل قيام صناعة سياحة متطورة ومستدامة، وهذا التوجه يؤكد قناعة الحكومات بأن السياحة مصدر دخل لا ينضب حيثما ازدهرت ونمت.

وتمتلك الدول العربية في الغالب مقومات سياحية مهمة كالآثار والمواقع الدينية والسواحل المشمسة والمناطق الجبلية وغيرها إلا أن توزيعها يشير إلى انفراد كل دولة بجانب من تلك المميزات، وهذا بحد ذاته يعد ميزة تتيح للسياحة خيارات لأنواع مختلفة من الأنشطة السياحية.

وبناء على ما تقدم فالنظرة التنموية بأبعادها الاستراتيجية والإدارية تتطلب إيلاء صناعة السياحة العربية اهتمام الحكومات والقطاع الخاص بما يجعلها قادرة على المنافسة والمساهمة بتحسين الدخل القومي وتوفير فرص عمل حقيقية فضلاً عن دورها الحضاري في تأمين أرقى حالات التواصل والتفاعل بين ثقافات الشعوب.

ولقد تسارع تطوير قطاع السياحة في الوطن العربي خلال السنوات القليلة الماضية في إطار الجهود المبذولة لتنويع الاقتصاد، ويعد هذا القطاع مصدراً هاماً للعملات الأجنبية ولفرص العمل، ومن ثم تأكد بوضوح أثره العام على الاقتصاد، كما يساعد قطاع السياحة على تطوير غيره من القطاعات، خاصة قطاعات البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، والكهرباء والمياه، والخدمات المالية، والزراعة والصناعات التحويلية.

ولا يخفى على أحد، أن قطاع السياحة في الوطن العربي عرضة للتأثر بالتطورات السياسية السائدة في المنطقة، ولا سيما التطورات المرافقة للثورات العربية، حيث سجلت الدول العربية خسائر بقيمة ٢.٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١١ وذلك بسبب ما مرت به دول عربية من اضطرابات، وبلغ حجم خسائر تونس التي تملك نحو ١٥ في المائة من حصة السياحة في أفريقيا خلال الفترة الماضية بنحو ٤٥٠ مليون دولار، بمعدل خسائر شهري بلغ ٢٣١ مليون دولار، في حين بلغ حجم الخسائر عن الفترة الماضية في مصر، والتي تملك نحو ٢٣ في المائة من حصة السياحة في الشرق الأوسط بنحو ١.١٦٠ مليار دولار، و٨٦٢ مليون دولار خسائر شهرية.

ويشكل ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية المتصلة بها عائقاً آخر أمام سرعة نمو السياحة في المنطقة، وفي الوقت ذاته، يعتبر ظهور أسواق سياحية جديدة في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في جنوب آسيا وشرقها، مصدراً للمنافسة الحادة للأسواق السياحية في البلدان العربية، فقد تمكنت الاقتصادات الآسيوية السريعة النمو من النجاح في توسيع أسواقها

السياحية التي تعتبر حالياً أسرع الأسواق السياحية نمواً في العالم، كما ظهرت أسواق سياحية ذات قدرة كبيرة على المنافسة في الصين وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وهونج كونغ. وتندرج الصين وماليزيا في عداد أكبر ٢٠ بلداً مستقبلاً للسياح.

ويحتاج تطوير قطاع السياحة إلى نظرة طويلة الأجل تكون جزءاً من عملية التنمية الاقتصادية، نظراً للترابط بين السياحة وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى، والتنمية الناجحة للسياحة في أي بلد يجب أن تركز على المجالات التي يتمتع فيها هذا البلد بميزة نسبية، مثل السياحة الثقافية وسياحة الآثار، والسياحة الترفيهية، والسياحة الدينية، وسياحة المؤتمرات والتدريب، ليتمكن من التنافس في أسواق السياحة العالمية، وعلاوة على ذلك، يتطلب تطوير السياحة توفر الإرادة السياسية بتنمية القطاع وإخضاعه لتشريعات منفصلة تسعى إلى تحقيق أهداف السياحة في البلد وتطورها.

وتتنوع السياحة العربية حسب الدول ، وتعد جمهورية مصر العربية والمغرب العربي وبلاد الشام صاحبة تميز في هذا القطاع ، من أكثر الدول العربية اعتماداً على السياحة وتوجد بها أكثر الأماكن الأثرية والطبيعية للسياحة .. واليوم تشهد صناعة السياحة في دول مجلس التعاون الخليجي خطى متسارعة على درب النمو في هذا القطاع الحيوي، ولعل دولة الإمارات العربية المتحدة تأتي في المقدمة من حيث الإنجازات السياحية حيث حققت حضوراً فاعلاً ومؤثراً على خريطة السياحة العالمية، بل تفوقت على كثير من الدول التي سبقتها في ولوج عالم السياحة بعشرات السنين، وتتمتع دولة الإمارات ببنية سياحية متطورة، واستطاعت ابتكار وسائل جذب غير مسبوقة شجعت السياح على ارتيادها، وتبذل دولة الإمارات العربية المتحدة جهوداً كبيرة في تطوير مرافقها السياحية المختلفة لإشباع رغبات السياح ومن ضمنها الشواطئ البهية في الشرق والأكثر بهاء وعذرية في الشمال، والخدمات المتطورة في المجال الفندقي الراقي والاتصال التقني السريع والنقل المريح والمنتظم، وتقيم الإمارات مهرجانات سنوية تستقطب أعدادا هائلة من السياح، وفي مقدمتها مهرجان دبي للتسوق وهو أكبر وأشهر مهرجانات التسوق والترفيه في منطقة الشرق الأوسط الذي يضم مئات الأنشطة المختلفة، ومن أهم الانجازات التي حققها منذ انطلاقه عام ١٩٩٥ استحضار العالم إلى دبي وأخذ دبي إلى العالم.

الاسبوع الثامن عشر	الدول المصدرة للسياح في العالم

كما تعد السياحة في البحرين أهم مصادر الدخل في المملكة إلى جانب الصناعة، وتدعم الاقتصاد بقوة، حيث تجذب البحرين سنوياً أكثر من مليوني زائر النسبة الأكبر من السياح هم من دول الخليج العربي، ويأتي في المرتبة الأولى السياح السعوديون، والـ الكويتيون ثم العمانيون، فالإماراتيون فالقطريون ، والسياح الأجانب يأتون معظمهم من بريطانيا والولايات المتحدة. والبحرين مليئة بالآثار والمتاحف والأماكن الأثرية، كما إن طبيعتها الجزرية جعلت منها مليئة بالشواطئ وتعد سياحة الآثار من أهم السياحات في البحرين، فالبحرين فيها العديد من المواقع التراثية والآثار القديمة.

عادة ما يشار إلى القدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسائحين بمؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان. وعلى الرغم من انخفاض هذه القدرات على مستوى العالم اذ تبلغ بحدود ١٣ في المائة فقط الا انه في الدول السياحية العريقة نجد أن هذه النسبة تتجاوز الـ ١٠٠ في المائة أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السائحين على مدار العام أكثر من تعداد سكانها مع توفير كافة الخدمات لهم من إقامة ونقل وطعام وغيره. فعلى مستوى دول العالم نجد ان هذه النسبة في فرنسا تبلغ ١٢٦ في المائة وفي إسبانيا ١٢٩ في المائة، أما في النمسا فتصل هذه النسبة إلى ٢٤٤ في المائة. وعلى مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة الـ ١٠٠ في المائة في ثلاثة دول خلال عام ٢٠٠٥، تأتي في مقدمتها البحرين التي بلغت النسبة فيها ٥٣٨.٤ في المائة، ثم تأتي بعدها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٤٣ في المائة، وقطر ١١٤.٧ في المائة. وفي العراق وعلى الرغم من عدم توفر أرقام دقيقة في هذا المجال الا ان المؤشرات تبين انخفاض هذه النسبة بشكل واضح لذا فانه يجب مضافة الجهود المبذولة لرفع القدرة الاستيعابية وبالتالي زيادة قدرة البلد على استيعاب عدد اكبر من السياح.

ترتيب السياحة العالمية

في دراسة اعدتها منظمة السياحة العالمية WTO)) (حول اكبر ٤٠ دولة مصدرة للسياح في العالم جاءت الدول بالترتيب التالي :اذكر منها عشرة

١- المانيا ٥٠,٨ مليون سائح ٢- امريكا ٤٨,٧ مليون

٣- اليابان ٣٧,٠٤ مليون ٤- بريطانيا ٢٥,٤ مليون

٥- فرنسا ١٧,٧ مليون ٦- ايطاليا ١٥,٥ مليون

٧- النمسا ١١,٨ مليون ٨- هولندا ١١,٣ مليون

٩- كندا ١١.٠٩ مليون ١٠ الكومنولث ١٠.٧ مليون

اما اكبر ٤٠ دولة تعتبر مقصدا للسياحة في العالم نذكرمنها عشرون وكما يلي:

(١- فرنسا ٦٦,٨ مليون سائح سنويا- ٢ امريكا ٤٩,٠٣ مليون٣ - اسبانيا ٤٣,٤ مليون٤ - ايطاليا ٣٤,٠٨ مليون -٥ بريطانيا ٣٥,٩ مليون- ٦ الصين ٢٣,٧ مليون٧ - بولندا ١٩,٥ مليون -٨ المكسيك ١٨,٦ مليون -٩ كندا ١٧,٦ مليون - ١٠التشيك ١٧,٤ مليون١١- المجر ١٧,٢ مليون١٢- النمسا ١٦,٦ مليون١٣-المانيا ١٥,٨ مليون١٤- الكومنولث ١٥,٣ مليون١٥- سويسرا ١١,٠٧ مليون١٦- هونغ كونغ ١٠,٠٤ مليون١٧- اليونان ١٠,٢ مليون-١٨ البرتغال ١٠,٧ مليون-١٩ تركيا ٩,٠٤ مليون اعلى دولة اسلامية في عدد السياح ٢٠ -تايلند ٧,٢ مليون) تأتي بعدها ماليزيا ٧,٢ مليون بفارق بسيط جدا.

اما اكبر الدول تحقيقا للإيرادات من السياحة بالدولار اذكر منها:

١- امريكا ٧٥ مليون دولار- ٢ ايطاليا ٣٠ مليون- ٣ فرنسا ٢٧,٩ مليون

٤ - اسبانيا ٢٧ مليون ٥- بريطانيا ٢٠ مليون ٦- المانيا ١٦ مليون

٧ - النمسا ١٢,٣ مليون ٨- الصين ١٢ مليون ٩- استراليا ٩ مليون١٠- هونغ كونغ ٦ مليون

وحول الدول المتوقعة ان تكون الاكثر استقطابا للسياحة في عام ٢٠٢٠ يتضح ان الصين تأتي بالمرتبة الاولى على مستوى العالم يأتي بعدها الولايات المتحدة وفرنسا واسبانيا. وتتوقع منظمة السياحة ان يزور الصين في عام ٢٠٢٠ حوالي

١٣٧,١ مليـــون ســـائح بينمـــا يـــزور امريكـــا ١٠٢,٤ مليـــون ســـائح خـــلال العـــام نفســـه وهذا يعكس تحول السائح الى الاهتمام بالتاريخ والحضارة القديمة في تلك البلاد البعيدة.

التاسع عشر	**عناصر الجذب في العراق**
العشرون	**الطبيعة الترفيهية – التاريخية – الدينية – العلاجية –سياح رجال الاعمال**
الحادي و العشرون	**الثقافية –الرياضية – المؤتمرات و الاجتماعات**
الثاني و العشرون	

تعد السياحة إحدى ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة المجتمعات بل ويعتبرها البعض قاطرة التنمية الشاملة ذلك ان النشاط السياحي لا تقتصر معاملاته علي ما يدره من إيرادات بل يمتد تأثيره علي المجتمع بأكمله. فالسياحة ليست نشاطا مغلقا علي ذاته ولكنها عملية متصلة ذات علاقة متبادلة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث إنها ترتبط بالعديد منها كالنقل والاتصالات والإقامة بخلاف دورها في زيادة معدلات النقود في المجتمع وإحداث حالة من الرواج والانتعاش واستيعاب جزء من طاقة العمل.

يتمثل النشاط السياحي في تقديم منتج معين يسمى بالمنتج السياحي وبالتالي يشتريه السائح وخصائص هذا المنتج تتمثل في كونه منتجاً مركباً، فهو مزيج من مجموعة عناصر وعوامل تتشابك وتتكامل مع بعضها لتكوين منتج متجانس وهو الرحلة «الجزء الديناميكي» والاقامة في المكان المزار «الجزء شبه الثابت»

ومنه نستنتج ان المنتج السياحي يتكون من عناصر ثلاثة:

١- المعالم والمغريات السياحية للبلاد.

٢- الخدمات والتسهيلات السياحية والفندقية.

٣- خدمات النقل والمواصلات.

وبذلك نرى ان المنتج السياحي يمثل نوعاً خاصاً ويختلف عن السلع والخدمات الأخرى في كونه منتجاً مركباً يمثل تجربة خاصة يعيشها السائح من بداية استعداده للرحلة وحتى عودته من الرحلة.

١- المعالم والمغريات السياحية:

تمثل المغريات والموارد ومقومات الجذب السياحي سواء الدينية التاريخية الطبيعية والعلاجية إحدى الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة، وكل هذه تعتبر عوامل منها يتحدد السائح مكان الزيارة المقصود، ولذلك تختلف هذه العوامل تبعا لطبيعة كل فرد التي يتأثر الطلب السياحي بها ، هذه العوامل تتمثل في طبيعة المكان من حيث توافر الشمس والرمال مثلا أو الجبال والجليد أو الغابات والأنهار، وقد تكون هذه العوامل معالم سياحية، كما قد تكون هذه العوامل أحداث سياسية اجتماعية أو رياضية مثل حضور مؤتمرات، توقيع اتفاقيات ومعاهدات وقد يرتبط هذا بحب معرفة الأساليب الحديثة أو القيّم الحضارية والاجتماعية لشعب هذه المنطقة وبذلك تكون المعرفة والاطلاع هو الحافز والدافع على السفر والسياحة.

وبذا يمكن تقسيم هذه المقومات الى:

١- مقومات طبيعية.

٢- مقومات تاريخية وأثرية.

٣- مقومات دينية واجتماعية.

٤- مقومات حديثة.

(أ) المقومات الطبيعية: وهي كل ما يملكه العراق من عناصر طبيعية متمثلة في موقعها، مناخها، تنوع البيئة

وتتأثر تلك العناصر بعامل الوقت، والمسافة، ورغبات السائحين. فمثلاً يقبل سائح دول شمال وغرب أوروبا وأمريكا وكندا على البلاد الحارة والمعتدلة شتاء وكذلك يقبلون على المنتجعات الصحية والشواطئ صيفا وكذلك ارتياد الصحراء والغابات، وكذلك يفضل رجال الأعمال كأماكن استجمام وراحة ويتهافت السائحون المرضى على المراكز الصحية، والمنتجعات وأماكن آبار العيون المائية خاصة ما كان منها معدنيا.

(ب) المقومات التاريخية والحضارية: من المعروف ان المقومات التاريخية والحضارية تقاس بمدى حضارة هذا البلد على مرور الزمان وبقدر ما تمتلكه المنطقة من آثار هذه الحضارة وما تبقى منها من دور العبادة كالمزارات ومراقد الأئمة، قصور الملوك، المباني التذكارية، والثروات الطبيعية. حيث يعتبر كل ذلك انعكاسا مباشراً لحضارة هذا البلد ، وتجتذب هذه المناطق بآثارها طبقات وفئات معينة من السائحين لأن المعرفة والرغبة في الثقافة هما المحور الأساسي في تنقل وسفر هؤلاء السائحين ويتجه هذا الكم من السائحين الى المتاحف والقصور والمساجد والمكتبات والمناطق الأثرية ويشكل هذا النوع من السياحة قدرا ضئيلاً من السياحة الدولية يقدر بحوالي ١%

(ج) المقومات الاجتماعية والدينية: وهي تتضمن أنماط وأساليب الحياة والنظم الاجتماعية التي يتبعها مختلف انماط الشعوب في الدول. اذ نجد اختلافات كثيرة في العادات والتقاليد والطرق والنظم التي يحييها هؤلاء الناس. وهنا نرى ان هذه الاختلافات وهذه الأنماط المختلفة تمثل مقومات جذب لأفراد الشعوب الأخرى ومن هنا يبدأ التحرك لمعرفة هذه الأنماط وربما دراستها وتعتبر المقومات الدينية التي تتمثل فيما يمتلكه العراق من مزارات ومراقد الأئمة واضرحة الصحابة التي ترتبط بمنشأ الديانة الاسلامية كأماكن مقدسة وأماكن الاحتفالات الدينية ، كل هذا يعتبر مقومات جذب هامة لدى فئات وأفراد معينة من مختلف شعوب العالم .

(٤) مقومات حديثة: وتتمثل في الأبنية والمنشآت الحديثة والضخمة ذات الطراز المعماري المتطور في العالم

ثانيا: التسهيلات السياحية: وتنقسم هذه التسهيلات الى:

- مشاريع البنية الأساسية.

- مشاريع الاقامة والإيواء.

- مشاريع النقل والمواصلات.

(أ) مشاريع البنية الأساسية: وتعتبر من الدعائم الهامة التي تعمل على تسهيل وتقديم الخدمة السياحية من حيث عناصر السرعة والراحة والأمان والانتظام ولذا فهذه المشروعات ضرورية لتمكن الدولة من السير في الطريق نحو التنمية السياحية ويمكن القول ان هذه المشروعات المتمثلة في شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات الطرق والصرف الصحي والاتصال وهي تخدم فقط القطاع السياحي بل تخدم القطاعات الأخرى. ويمكن القول ان هذه المشروعات السابقة وما يجري الآن من توسيع وتطوير مستمر في الموانئ والمطارات تقتصر الطريق نحو السير في خطى ثابتة نحو التنمية السياحية ومن ثم الى التنمية الاقتصادية الشاملة.

(ب) مشاريع الاقامة والإيواء: وتتمثل في بناء وتجهيز المنشآت اللازمة بالكم والكيف الذي تتطلب الحركة المتوقعة حيث يسبب ذلك عقبة أمام حركة وحجم السياحة وهذه المشروعات تضم كل ما هو مخصص للإيواء واقامة السائحين في منطقة الزيارة وتشمل الفنادق، القرى السياحية، البواخر العائمة، بيوت الشباب، والمعسكرات والشقق المفروشة. كما تضم أيضا تقديم خدمة الطعام في المطاعم والكافتيريا.

يعد العراق من أبرز دول العالم، من حيث تعدد الأماكن الأثرية والدينية، خصوصا أنه موطن حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة، مثل أكد وسومر وآشور وبابل مروراً بالحقبة الإسلامية وانتهاء بالعثمانية.

على الرغم من أن العراق يحتوي خزينا أثريا قلما يوجد مثله في بلدان العالم، إلا إن الآلاف من المواقع التي تمثل مهد الحضارة الإنسانية بقيت عبارة عن كثبان رملية، ولم يتم استكشاف ما تحتها حتى ألان، وأما الجزء اليسير الذي تم تنقيبه منها فتعرض للنهب والسرقة خلال العقود العجاف التي مرت على العراق، والشيء الوحيد الذي بقي شاخصا بوجه الرياح العاتية

، ويمثل البلد وتاريخه الروحي والحضاري هو الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء، حيث تطورت السياحة الدينية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويتوقع المسؤولون في العراق أن يصل عدد السياح القاصدين للأماكن الدينية إلى عدة ملايين من الزوار.

في المقابل تشهد مدن إقليم كردستان العراق انتعاشا سياحيا ملحوظا خلال موسم الصيف إذ يتوافد عليها الآلاف من مختلف المناطق العراقية والعربية، هربا من سخونة الطقس، مما يسبب دعم الاقتصاد هناك، ناهيك عن الأهوار مترامية الأطراف في جنوب العراق، التي عادت الى الانتعاش مجددا، الى جانب المصايف الطبيعية المنتشرة في شمال البلاد، كلها تشكل عوامل جذب للسياح. وبعد عقود طويلة من الحروب والصراعات التي أثرت على قطاع السياحة في العراق، بدأت مجموعات السياح بالتوافد على المواقع الأثرية والمزارات الدينية في العراق. ويبقى عامل الأمن وتوزع المهام بين الوزارات المختلفة يشكلان أهم العوائق.

تعتبر السياحة أحد روافد اقتصاد العراق وتضم أرض العراق أراضي خصبة ومصادر للمياه العذبة ويشقه نهري دجلة والفرات وغيرهما من المصادر خاصة في مناطق الشمال حيث تكثر الينابيع والشلالات، كذلك يحوي العراق عددا من الأضرحة والمراقد الدينية المقدسة

السياحة الدينية

تزدهر السياحة الدينية في العراق نظراً لوجود مراقد عدد من الائمة لدى المسلمين الشيعة والسنة بشكل عام من ابرزها يرجع أصل كلمة السياحة لكلمة رحلة Tour المشتقة من الكلمة اللاتينية Torno إذ في عام ١٦٤٣ تم استخدام المفهوم Tourism لأول مرة ليدل على السفر أو الانتقال من مكان لآخر. والسياحة بشكلها العام هي ظاهرة من الظواهر الإنسانية التي نشأت منذ القدم، فالإنسان في حالة حركة تامة بين السفر والتنقل بحثا عن رزقه وطمأنينته وأمنه واستقراره وأماكن راحته ورفاهيته متحرراً من القيود البيئية ومتطلعا إلى مجال العلم والمعرفة وتبادل الثقافة والقيم والتحاور الحضاري. وتحولت ظاهرة انتقال

الإنسان لتحقيق رغباته واحتياجاته اليومية إلى ظاهرة اجتماعية وثقافية هدفها المتعة والراحة والثقافة والاستجمام، بل ا
السياحة لم يعد ينظر إليها كنوع من أنواع الرفاهية وإنما يجب اعتبارها عنصرا هاما في تواصل وتضامن الشعوب فيما بينه

أما فيما يتعلق بالسياحة الدينية Religious فيمكن تعريفها بأنها السفر من دولة لأخرى أو الانتقال داخل حدود دول
بعينها لزيارة الأماكن المقدسة لأنها سياحة تهتم بالجانب الروحي للإنسان فهي مزيج من التأمل الديني والثقافي، أو السفر م
أجل الدعوة أو من أجل القيام بعمل خيري. كما تعرف بأنها ذلك النشاط السياحي الذي يقوم على انتقال السائحين من أماك
إقامتهم إلى أماكن أخرى، وذلك بهدف القيام بزيارات ورحلات دينية داخل وخارج البلد لمدة معينة، الهدف منها هو تلبية ندا
الدين وإشباع العاطفة الدينية وأداء واجباتها والتقرب إلى الخالق سبحانه وتعالى عبر زيارة مراقد أوليائه والتبرك به
واستحضار القيم الإسلامية والمبادئ الإنسانية الحقة.

ويعد العراق من البلدان التي تضمنت عدد كبير من المراقد والمشاهد والمقامات المقدسة، إذ ضمت أرضه عدد من قبو
الأنبياء (عليهم السلام). كما يضم العراق المراقد المقدسة لأهل بيت الرسول (ص) حيث مرقد أمير المؤمنين علي ابن أب
طالب عليه السلام في مدينة النجف الأشرف، ومقبرة وادي السلام التي تعد اكبر مقبرة في العالم التي تضم قبور العديد م
الأنبياء. وفي مدينة كربلاء المقدسة حيث مرقدي الإمام الحسين وأخيه العباس عليها السلام بالإضافة إلى أولاد الحسين وأه
بيته وصحبه (عليهم السلام) كما تضمنت مدينة الكاظمية ببغداد مرقدي الأماميين موسى بن جعفر الكاظم ومحمد بن علي الجو
عليهما السلام. بالإضافة إلى ذلك يوجد في العراق أيضا مراقد ومقامات مقدسة أخرى ومساجد وأماكن تاريخية وإسلامي
تتوزع على مختلف المدن العراقية كالكوفة والبصرة وبغداد والموصل والسماوة والديوانية والحلة و واسط وغيرها، إذ
تكاد تخلو مدينة عراقية من وجود الآثار الإسلامية والتاريخية. فضلا عن المتاحف الإسلامية التي يحتويها البلد ذات القيم
الحضارية والفنية والتاريخية العظيمة.

السياحة الرياضية: تعتبر السياحة الرياضية في العراق من اقل صنوف السياحة جذباً للزوار وذلك لقلة المرافق الرياضية فيه
حيث تتمثل بالبطولات الدولية التي تقام في العراق ومن هذه المرافق الرياضية ملعب الشعب الدولي ومدينة البصرة الرياضي

وملعب فرانسو حريري وملعب دهوك

السياحة الترفيهية: وهي نوع من السياحة المنتشرة في اماكن متعددة من البلد مثل:

أربيل:(اكوا پارك، حديقة باغي شار، متنزه روناكي، متنزه سامي عبد الحمن،متنزه شاندر، متنزه گلكه ند، متنزه منارة، مدينة العاب عينكاوا، مدينة العاب فاملي فان، حديقة عينكاوا الجديدة

السياحة العلاجية: وتتمثل بعدة عيون مائية منها:(عين التمر في كربلاء : من ابرز ما تتميز به هذه الواحة هي كثرة العيون المعدنية الموجودة فيها بحيث اضحت الملاذ الذي يلجأ اليه من يبحث عن علاج للأمراض الجلدية وتقع عين التمر إلى الجنوب الغربي من مدينة كربلاء بمسافة ٦٧ كم وسميت بعين التمر لكثرة التمر الموجود فيها تنتشر العيون ذات المياه المعدنية التي يخرج من اعماقها ويلاحظ كثرة الكائنات الحية الموجودة فيها ويمكن مشاهدتها بكل وضوح ومياه العيون هذه قليلة الملوحة بصورة عامة وهي تحتوي على الكلوريدات والكبريتات مما يجعلها غير صالحة للشرب لكنها مميزة في علاج الكثير من الامراض الجلدية خاصة.

حمام العليل في نينوى : ويتميز بمياهه المعدنية التي تحتوي صفات كيمياوية تصلح لمعالجة امراض متعددة منها أمراض الروماتيزم والتهاب الفقرات والمفاصل والامراض الجلدية ولأمراض النسائية والالتهابات والاورام المزمنة والعصبية وداء الملوك وافرازات الغدة الدرقية

السياحة الثقافية: العراق مهد الحضارات تزخر أرضه بالكثير من الآثار والمواقع الأثرية المختلفة والمتعددة باختلاف الحقبة والحضارات التي نشأت فيه وامتدت اليه فمنذ نشأة الخلق وجنات عدن إلى حضارات ما قبل التاريخ وحضارة أور والأكادية والحضارات السومرية والبابلية والآشورية والآرامية والرومانية واليونانية والفارسية والإسلامية.

الثالث والعشرون الرابع و العشرون	خطة المسح السياحي الشامل للعراق

المسح السياحي والأثري والتراثي في العراق:

ان السياحة في مفهومها هي الانتقال من مكان لآخر بهدف الاطلاع والتعرف والاستمتاع بمواقع مختلفة ويشمل ذلك السياحة الداخلية والسياحة الخارجية، كما تنقسم السياحة حسب نوعية المنتج السياحي إلى سياحة ترفيهية وثقافية ودينية وعلاجية، لسياحة بأنواعها المختلفة ترتكز على العديد من المقومات تشمل المنتج السياحي والمصادر البشرية والتمويل والتسويق.تستند السياحة في العراق إلى المقومات نفسها التي تقوم عليها هذه الصناعة في بلدان العالم الأخرى، وهي العناصر الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها المواضع والمواقع الحالية، لكن ما يميز حالة العراق هو امتداد الإرث الحضاري في عمق التاريخ البشري ممثلاً بالموروث المعرفي والعلمي والمعماري وقيام أقدم الحضارات فيه.والعراق غني بموروثه الحضاري المتميز ويحتضن مراقد الأنبياء والصحابة الأجلاء والائمة الأطهار، فضلاً عن التنوع البيئي والطبوغرافي للبلاد متمثلاً بالجبال والسهول والأهوار والصحراء، إذ يندر أن يمتلك بلد آخر نظيراً لها،

إن إطلاق صناعة سياحية في العراق لابد من أن يكون أحد أبرز العناصر الاستراتيجية الجديدة التي تعتمد عليها البنى التحتية الرصينة كونها الأرضية التي ستبنى عليها أيّ خطة سياحية.إلا أنه وللأسف تعاني المواقع السياحية في العراق من إهمال متراكم عبر تأريخه الطويل، مع استثناء المواقع الدينية من هذا الوصف، مع أنها لم تأخذ الاهتمام الذي تستحقه، كما أن العراق بتأريخه العريق الذي يعد بحق أبرز البلدان التي أنتجت حضارات متنوعة ولاّدة لمختلف المبتكرات الحضارية يفتقر إلى متاحف أنموذجية تتناسب والكم الهائل من الآثار والموروث الذي أكتشف فيه والذي سيكتشف لو أُجريت عمليات تنقيب علمية مبرمجة، ولا يخفى علينا أن المتاحف فضلاً عن أهميتها الثقافية تعد رافداً آخر للموارد الاقتصادية ومشغلاً للأيدي العاملة.

لم تكن عمليات إنشاء وتطوير المرافق السياحية تتم على وفق خطة علمية مبنية على نتائج عمليات مسح سياحي للحقبة التي سبقت عام ١٩٧٠م، وأول عملية مسح سياحي دقيقة شهدها العراق كانت في عقد السبعينيات من القرن الماضي وأُعدَّت الدراسة من قبل شركة فرنسية، إذ وضعت خطة المسح السياحي الشاملة (Plan Tourism Master) والتي أُعدَّت لتغطية متطلبات العراق لمواجهة الطلب الخارجي والداخلي بوتيرة نمو سنوية ثابتة حتى نهاية عام ٢٠٠٠م، ووضعت لتتلاءم مع خطط التنمية الخمسية التي بدأتها الحكومة عام ١٩٧٥م، والعناصر الأساسية التي اعتمدتها الدراسة هي التنبؤ للطلب السياحي المحتمل والكامن في ما يخص السياحة الوافدة والمحلية، فضلاً عن الأنماط السياحية التي يمكن أن تقوم في العراق والتي تعتمد على معيار الدافع (Motivation).

وشهدت سبعينات وبداية الثمانينيات القرن الماضي تطوراً كبيراً في المجال السياحي جراء تطبيق خطة إنشاء المرافق السياحية الضخمة في العديد من المحافظات العراقية، إلا أن ظروف الحرب مع إيران ١٩٨٠-١٩٨٨م وبعدها مع الكويت ١٩٩١م أدت إلى تراجع كبير في النشاط السياحي وصل ذروته مع دخول القوات الأميركية إلى العراق عام ٢٠٠٣م وجراء هذه الأحداث شهدت المرافق السياحية حالات من التخريب والتدمير، فضلاً عن التجاوز على المواقع الأثرية وسرقة ونهب الآثار وفقدان جزء من الأرشيف والأوليات الخاصة بهيئة السياحة ومنها الدراسة الفرنسية أعلاه.

واجهت الأبنية التراثية التي تمثل التراث المعماري للعراق جملة من المشاكل منها هدم العديد منها بحجة التطوير والاستثمار الاقتصادي والتخطيط الحضري مما أدى إلى تفكيك النسيج الحضري الممثل لثقافة الأمة وحضارتها، فضلاً عن الترميم العشوائي غير المدروس للأبنية من قبل أصحابها أو المستثمرين لعدم وجود قواعد أساسية للترميم.

لقد باشرت الهيئة العامة للآثار والتراث في عام ٢٠٠٧م بأعمال مسح وحصر أعداد المواقع الأثرية والدور التراثية ومواقعها وبيان واقع حالها في العديد من المحافظات العراقية وتم تحقيق نسب إنجاز جيدة في قسم من هذه المحافظات، من جهتها قامت هيئة السياحة بتشكيل لجان مهمتها الإعداد للمسح السياحي، وأعدت لهذا الغرض استمارة خاصة لأغراض المسح السياحي على وفق المعايير الدولية وعرضت على الجهاز المركزي للإحصاء لإبداء الرأي فيها وتأشير ملاحظاته عليها، وقد حصلت الموافقة على إدراج المسح السياحي في الخطة الاستثمارية لعام ٢٠٠٩م، ودمج مشروع المسح الأثري

والتراثي ومشروع المسح السياحي بمشروع واحد هو مشروع المسح السياحي والأثري والتراثي في العراق.

وبموجب الأمر الوزاري ١٠٧٢٨ في ٢٠٠٩/٨/١١م الصادر من وزارة الثقافة باشرت لجنة مركزية مؤلفة من وزار الثقافة وهيئة السياحة وهيئة الآثار والتراث والجهاز المركزي للإحصاء ولجان فرعية في المحافظات في آب/٢٠٠٩م عملها بتنفيذ مشروع المسح السياحي والأثري والتراثي في العراق بغية إجراء عمليات المسح وجمع المعلومات والبيانات والإحصائيات والخرائط والمخططات والتقارير والاستبيانات وإعداد قاعدة بيانات واسعة وخرائط رقمية باستخدام نظام المعلومات الجغرافي (GIS) وإجراء دراسات لتطوير السياحة والاستثمارفي المجال السياحي للمواقع السياحية والأثرية والتراثية والدينية والثقافية والبيئية في ١٤ محافظة عراقية، وتم التعاقد مع المركز الاستشاري التخطيطي / جامعة بغداد لتقديم خدمات استشارية لتنفيذ المشروع.

والجدير بالذكر أن عمليات المسح وجمع البيانات على وفق استمارات المسح السياحي والأثري والتراثي المعدة وتحليلها تشكل المدخلات الأساسية لخطط التنمية السياحية، وتحتاج هذه المرحلة إلى دقة وتنظيم كبيرين، وأهم الجوانب التي يمكن جمع معلومات عنها:

- عناصر الجذب السياحي.
- المرافق السياحية والخدمات القائمة.
- المواقع الأثرية والتراثية والبيئية
- الصناعات التقليدية والحرف اليدوية والفلكلورية.
- وسائل النقل.
- خدمات ومرافق البنية التحتية.

وتتطلب هذه المرحلة الأخذ بآراء المسؤولين في أجهزة الدولة كل حسب تخصصه، وأيضاً ممثلي القطاع الخاص وممثلي المجتمعات المحلية، ومراجعة الدراسات المتوفرة والخرائط والبيانات الجغرافية والخصائص الطبيعية والبيئية ودراسة الأسواق السياحية، وخصائص السياح ومعدلات إنفاقهم وأوجه الإنفاق السياحي وكفاءة السياحة المحلية، وخطوط النقل

الجوي.

وللوقوف على واقع السياحة في العراق ندرج في أدناه أهم البيانات التي استطعنا الحصول عليها التي تخص السياحة في العراق، وهذه البيانات تعطينا فكرة واضحة عن واقع السياحة في العراق وأهم مرتكزات النشاط فيها، ولابد لنا من ذكر أن هذه البيانات هي أحدث ما أعلن من قبل هيئة السياحة، فبيانات سنة ٢٠٠٩م لا تختلف كثيراً عن بيانات ٢٠١٠م، وهي على النحو الاتي:

- الزوار والسياح الوافدون إلى العراق من مختلف الجنسيات

من خلال جمع وإعداد البيانات الخاصة بالمجاميع السياحية الوافدة إلى العراق حسب الجنسيات وللأعوام ١٩٩٧–٢٠٠٩ وبعد تحليل النتائج تم التوصل إلى ما يأتي:

١. استعادة السياحة الدينية نشاطها لأعوام (٢٠٠٦-٢٠٠٩م) إذ سجلت الإحصائيات تصاعداً بأعداد المجاميع السياحية الوافدة إلى العراق من (١,٣٧٦) زائرا عام ٢٠٠٥م إلى (٢٦٦,٩٢٢) زائرا عام ٢٠٠٦م و(٥٠٤.٩٧٥) زائرا عام ٢٠٠٧م و(٨٦٣,٦٥٧) زائرا عام ٢٠٠٨م، وبلغت أعلى نسبة عام ٢٠٠٩م إلى (٣٧٣%).

٢. إن أكثر الجنسيات الوافدة إلى العراق هي الجنسية الإيرانية إصافة إلى جنسيات عربية وأجنبية أخرى، وذلك لزيارة العتبات المقدسة في محافظتي كربلاء المقدسة والنجف الأشرف على الرغم من الوضع الأمني الذي كان سائداً في العراق وهناك تزايد واضح في عدد المجاميع الإيرانية اعتباراً من ٢٠٠٣م، إذ وصل أعداد الإيرانيين من (٨٨,٠٨٥) زائرا عام ٢٠٠٦م إلى (٥٠٤,٩٧٢) زائرا عام ٢٠٠٧م ليصل العدد إلى أعلى ذروة عام ٢٠٠٩م، إذ بلغ عدد الزوار (١,١٦١,٥٤١) زائرا.

٣. نلاحظ أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً في الجنسيات أخرى لعام ٢٠٠٩ منها الهندية والباكستانية بنسبة زيادة (٣٦٤%) و(٢٥٤%) عن عام ٢٠٠٨

يعد العراق من أبرز دول العالم، من حيث تعدد الأماكن الأثرية والدينية، خصوصا أنه موطن حضارات بلاد ما بين النهرين القديمة، مثل أكد وسومر وآشور وبابل مروراً بالحقبة الإسلامية وانتهاء بالعثمانية.

على الرغم من أن العراق يحتوي خزينا أثريا قلما يوجد مثله في بلدان العالم، إلا إن الآلاف من المواقع التي تمثل مهد الحضارة الإنسانية بقيت عبارة عن كثبان رملية، ولم يتم استكشاف ما تحتها حتى ألان، وأما الجزء اليسير الذي تم تنقيبه منها فتعرض للنهب والسرقة خلال العقود العجاف التي مرت على العراق، والشيء الوحيد الذي بقي شاخصا بوجه الرياح العاتية ، ويمثل البلد وتاريخه الروحي والحضاري هو الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء وبغداد وسامراء، حيث تطورت السياحة الدينية بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، ويتوقع المسؤولون في العراق أن يصل عدد السياح القاصدين للأماكن الدينية إلى عدة ملايين من الزوار.

في المقابل تشهد مدن إقليم كردستان العراق انتعاشا سياحيا ملحوظا خلال موسم الصيف إذ يتوافد عليها الآلاف من مختلف المناطق العراقية والعربية، هربا من سخونة الطقس، مما يسبب دعم الاقتصاد هناك، ناهيك عن الأهوار مترامية الأطراف في جنوب العراق، التي عادت الى الانتعاش مجددا، الى جانب المصايف الطبيعية المنتشرة في شمال البلاد، كلها تشكل عوامل جذب للسياح.

وبعد عقود طويلة من الحروب والصراعات التي أثرت على قطاع السياحة في العراق، بدأت مجموعات السياح بالتوافد على المواقع الأثرية والمزارات الدينية في العراق. ويبقى عامل الأمن وتوزع المهام بين الوزارات المختلفة يشكلان أهم العوائق.

السياحة تعود إلى العراق

وفي ذات الصدد قال مسؤولون وخبراء في مجال السياحة إن السياح الأجانب بدأوا يتوافدون إلى العراق مع تحسن الوضع الأمني، وغادرت العراق مجموعة سياحية روسية بعد أن أطلعت على عدد من المعالم الأثرية في بغداد وبابل وكربلاء وذي قار والمثنى، وتألفت المجموعة من تسعة أشخاص، بينهم ثلاث نساء، وأمضى السياح أسبوعا واحدا في العراق، تخلله زيارات للمتحف الوطني العراقي وبعض المعالم الأثرية والتراثية في بغداد وبابل وموقعي تلال الطار وكنيسة القصير في محافظة كربلاء، وشملت المحطة الأخيرة من الزيارة مواقع أور ولكش ولارسا الأثرية ومناطق الأهوار في مدينة الجبايش ضمن محافظة ذي قار، بالإضافة إلى موقع أوروك الأثري في مدينة السماوة بمحافظة المثنى، من جهته، قال فاضل

الصائغ، المدير المفوض لشركة الرافدين للسياحة والسفر التي نظمت رحلة المجموعة الروسية، أن زيارة المجموعة جاءت بعد الجهود التي قامت بها الشركة للترويج للسياحة في العراق من خلال المشاركات المستمرة في معارض التسويق السياحي الكبيرة التي تقام في بلدان العالم المختلفة. بحسب رويترز.

وأكد الصائغ أن جميع السياح الأجانب الذين يحضرون إلى العراق كانوا يعبّرون عن دهشتهم للتطور والتقدم الذي يشهده البلد على كافة المستويات، وأوضح الصائغ أن شركته تعتزم استقدام مجموعات سياحية أخرى من ايطاليا وألمانيا وفرنسا قريبا، وأعرب طلال الزوبعي، نائب رئيس لجنة السياحة والآثار في مجلس النواب العراقي، عن ارتياحه لإزدياد أعداد الأفواج السياحية الأجنبية القادمة لزيارة المواقع الأثرية في العراق، ودعا الزوبعي الحكومة العراقية إلى الاهتمام بقطاع السياحة الأثرية لما له من إمكانية لجذب السياح والأموال إلى داخل العراق، وأضاف ينبغي بذل جهود كبيرة لإعادة تأهيل وإعمار كل المواقع الأثرية وتهيئة كافة العوامل الجاذبة للسياح وتشجيع شركات القطاع الخاص السياحية.

السياحة في بلاد الرافدين

وفي الشأن ذاته منذ فجر التاريخ كانت بلاد الرافدين تعرف باسم مملكة الجهات الأربع، لأن من يحكمها يشرف في موقعه على الجهات الأربع من العالم. وبعد أن كانت مدن العراق في الماضي، كالكوفة والبصرة وسامراء وبغداد، تعج بالسياح الأجانب، تراجعت حركة السياحة في الفترة الأخيرة نتيجة للحروب والصراعات المدمرة التي عصفت ولا تزال تعصف بالعراق، إلا أن الحياة بدأت تدب تدريجياً في قطاع السياسة العراقي، وإن كانت تلك السياحة في أغلبها سياحة دينية منذ تسعينات القرن الماضي، إذ بدأ السياح والحجاج من إيران وباكستان والهند وبعض دول الخليج، خاصة من الشيعة، يتوجهون إلى العراق لزيارة عتباته المقدسة، وبعد عام ٢٠٠٨، بدأت الصحف العراقية على استحياء بتناول أخبار حول مجموعات سياحية غربية تأتي لمشاهدة آثار الحضارتين السومرية والبابلية، تحت حماية عسكرية أمنية مشددة ووفق برنامج حكومي تشغل الترتيبات الأمنية جل فقراته.

يضم العراق العديد من المعالم الأثرية والتراثية القديمة، التي يعود تاريخها إلى آلاف السنين، كمنطقة زقورة أور، وبقايا بابل، وقلعة أربيل في شماله، كذلك يضم أهم المراقد الدينية والمزارات الإسلامية، فضلاً عن مجموعة من القصور

والقلاع والمتاحف من كافة الحقب التاريخية، ناهيك عن الأهوار مترامية الأطراف في جنوبه والمصايف الطبيعية المنتشرة في شمال البلاد. وكلها كانت تشكل منذ عقود خلت عوامل جذب للسياح.

ولدعم الاقتصاد من ضرورة أن تولي الحكومة العراقية اهتماماً أكبر بقطاع السياحة الأثرية والطبيعية، مستفيدة من تجربة إقليم كردستان العراق "في الاهتمام بتطوير مرافقها السياحية، وأن في حال الاستثمار في قطاع السياحة في العراق، فإنه سيحل الكثير من مشكلاته الداخلية وأهمها البطالة، وذلك لما تجنيه من عملة أجنبية، فضلاً عن خلق فرص عمل لجيش الشباب العاطلين، إلا أن أسباب أمنية تعيق تطور القطاع السياحي في بلد يعاني من تذبذب وضعه الأمني وغياب القانون والتسامح المجتمعي والتعايش السلمي، و أن ما تشهده محافظات الوسط والجنوب، التي تضم أهم المواقع الأثرية، من اضطرابات أمنية تؤدي بدورها إلى تأخر استقطاب السياح الأجانب إلى البلاد، أما المعوقات الإدارية التي تواجه قطاع السياحة في العراق، عن أن العامل الأمني ليس سبباً وراء تأخر السياحة في العراق، خاصة وأن "الكثير من السياح الأجانب يتوافدون على البلاد ولم يسجل أي خرق أمني يذكر ضدهم، من أبرز المعوقات ازدواجية القرارات بين وزارتي السياحة والثقافة، الأمر الذي يؤدي إلى تشتت تنفيذها، فضلاً عن غياب الوعي الثقافي للكثير من المواطنين حول كيفية الحفاظ على مرافق القطاع السياحي، الى ذلك.

الاهوار

في المقابل يجري بناء مجمع لرسو للقوارب في هور الحَمار بمحافظة البصرة في جنوب العراق في محاولة لاجتذاب الزوا
الى منطقة الأهوار الجنوبية العتيقة وإنعاش اقتصاد المنطقة، وأوضح فتاح محسن رئيس لجنة إنعاش الأهوار في البصر
الهدف من بناء المنشآت الجديدة قائلا هذا الموقع أنشيء من قبل مركز إنعاش الأهوار العراقية التابع لوزارة الموارد المائي
هذا الموقع في بداية إنشائه مخصص لرسو الزوارق.. زوارق الصيادين والزوارق الاخرى.. ولذلك يسمى مرسى الزوارق
الا أنه نحن ممكن أن نستغله في موضوع آخر.. أن يكون هذا منتجع سياحي أو مرفق ترفيهي، وتشهد منطقة الأهوار عملي
إحياء بعد عقد التسعينات الذي أمر خلاله

ونصف المليون لعام ٢٠١٠ وفي تزايد في عام ٢٠١١.

الكثير من بلدان العالم، تعتمد على مواردها السياحية في تقويم حياتها الاقتصادية ودخلها القومي، حيث

تشكل هذه الموارد النسبة الأكبر من هذا الدخل لتحقق لأبنائها دخلا فرديا عالي القيمة، رغم انها قد لا تمتلك شواخص ومعالم سياحية بارزة . ولكنها استطاعت بشكل او بآخر أن تخلق الفرص السياحية وتهيئ الكوادر المدربة لهذا النشاط . كذلك تمكنت من استجلاب رؤوس الأموال القادرة على الاستثمار في هذا المجال وهيأت لها ظروف انشاء مشاريع ضخمة أدت الى تحقق فرص عمل كبيرة، تسببت في دورة اقتصادية كاملة أنعشت اقتصادياتها التي كانت ضعيفة .

والإمارات العربية مثال نموذجي لذلك، إضافة الى لبنان وبعض دول جنوب شرق اسيا التي تميزت باستقبال افواج السياح الضخمة من مختلف انحاء العالم مستغلة طبيعتها الجغرافية او المناخية او التاريخية، وكل هذا متوفر في بلدنا ويشكل ثروات هائلة مهدورة لحد هذه اللحظة.

ولوعدونا كل هذه المميزات وأخذنا السياحة الدينية فقط لكانت من أعظم أنواع السياحة واكثرها اتساعا واوسعها مردودا اقتصاديا، ولو أضفنا لها المواقع والكنوز التاريخية التي تزخر بها ارض العراق لما كانت تقل عنها في الأهمية الاقتصادية. فالآثار العراقية علامات بارزة وفريدة في تاريخ الإنسانية وتراثها الخالد، والعجيب انها تغطي كامل خارطة العراق وتؤرخ لمختلف الحقب التي مرت على البشرية، فمن الآثار المتناثرة على أراضي محافظة البصرة في اقصى الجنوب وأكثرها آثار إسلامية مهمة، إضافة الى مجموعة قيمة من الآثار القديمة، الى محافظة ذي قار التي تبهرك كثرة وتنوع المواقع الأثرية في كل بقعة من ارضها : أور و زقورتها الشهيرة وبيت النبي ابراهيم الذي يجاورها - تلوو - اريدو - أكد - والكثير من آثار السومريين و الاكديين .

وحين تصل المثنى او الديوانية فهما لا تقلان عنها شانا من ناحية تعدد المواقع الأثرية وتنوعها، وما ان تقترب من مشارف الحلة حتى تفاجئك اثار بابل العظيمة وجنائنها المعلقة . وفي بغداد ثراء لا يوصف من المواقع الأثرية النفيسة مثل زقورة، عقرقوف وتل اسود والمواقع الاثرية العباسية والخانات القديمة .

وليس بعيدا عنها ترتفع مئذنة سامراء الملوية الشهيرة وما يحيط بها من الآثار والقصور العباسية في مدينة سامراء.

هذا من ناحية الآثار والمواقع التاريخية العظيمة وما ذكرت في هذه العجالة إلا غيض من فيض .

اما المراقد والأضرحة الدينية والمساجد المقدسة فحدث ما طاب لك الحديث عنها، من ناحية تعددها وتنوعها فان ترابنا الطهور حوا جثامين أئمة هداة، وأبطالا كماة ..وأنبياء عظماء ومخلدون شهداء، باتت مراقدهم الشريفة، منارة للزائرين، وقبلة للعارفين من مختلف أصقاع الأرض، ومن جميع المذاهب والملل والنحل والطوائف والأديان .

المراقد المتواجدة في العراق وبمجرد توفير الفرصة السانحة للمؤمنين و للسائحين سوف يتضاعف عدد الزائرين المسلمين الشيعة وحتى غيرهم من كل أنحاء الأرض لزيارة مراقد الإمام علي بن ابي طالب (ع) في النجف الاشرف والإمام الحسين والإمام العباس والحر ألرياحي في كربلاء المقدسة والإمامين الكاظمين وسفراء الامام المهدي في بغداد، والسيد محمد وعلي الهادي والحسن العسكري ومقام المهدي ومكان غيبته الصغرى والكبرى في سامراء، ومسلم بن عقيل وهاني بن عروة والمختار الثقفي في في الكوفة (عليهم السلام اجمعين) وغيرهم من الشهداء والصديقين .

اضافة الى مراقد اخرى خارجها مثل الحسن البصري في الزبير والسيد الرفاعي قرب مدينة الرفاعي والكثير من الشخصيات والمراجع الاسلامية . وهناك المواقع المسيحية والكنائس القديمة والمواقع اليهودية ومراقد مهمة لأنبياء بني إسرائيل التي تشكل أهمية دينية بالغة للمسيحيين أيضا في مختلف أنحاء العالم .

وفيما يتعلق بالثراء الطبيعي والجغرافي للعراق فهو شديد التنوع من جبال وشلالات ووديان في الشمال بما يتبعها من مصايف واعتدال في الجو، الى الصحاري الواسعة غرب وجنوب البلاد التي يمكن ان تستغل للصيد والتخييم وخصوصا في الشتاء العراقي الدافئ ، اما الاهوار فحكاية اخرى متفردة .. حكاية تثير الخيال وتستفز العقول بأجوائها الساحرة

وطيورها الكثيرة وأسماكها الوفيرة ومياهها الغزيرة (والوضع الحالي هو وضع مؤقت وليس قاعدة وعلى الأغلب ستعود المياه الى مجاريها إن شاء الله تعالى)، اما مناظر القصب والبردي فلا يمكن ان تمحى من ذاكرة المواطن فضلا عن السائح، ان المدن الطافية في المياه و ركوب المشحوف والتجول بين جبال القصب وتلال البردي عبر الممرات الساحرة التي يسميها السكان المحليون (الگواهن ومفردها گاهن) متعة لا تجاريها أية متعة في عوالم السياحة والاصطياف .

صحيح اننا نتجه الى نظام الخصخصة، وتشجيع النشاط الفردي، ورفع يد الدولة من النشاطات التجارية والصناعية، مقابل تشجيع القطاع الخاص. وهذا لا غبار عليه من الناحية النظرية، ولكن اقتصادنا لم ينضج بما فيه الكفاية، ليكون مؤهلا لإدارة مجمل النشاطات وبكل تنوعها، فلا بأس من توفير الدعم المناسب من الدولة للمشاريع الفردية عن طريق القروض طويلة الأجل وتوفير قواعد البيانات والبنى التحتية . بل يمكن ان تقوم الدولة بإنشاء وتشغيل بعض المشاريع الاقتصادية في مجال السياحة بالذات ثم تبيعها بعد ان تثبت وجودها وتقف على أقدامها، بالسعر المعقول والطرق القانونية الى النشاط الخاص لضمان توفير التشجيع الكافي لهذا النشاط الحيوي والذي يعود على البلاد بالكثير من المنافع الاقتصادية و الاجتماعية ويشكل حلا نموذجيا للكثير من مشاكلها.

الخامس و العشرون	دور الاستثمارات في التنمية السياحية

يمثل المناخ الاستثماري مجموعة من الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة في بلد ما التي تكون اما جاذبة للاستثمار او طاردة له، اذ انها تؤثر وبشكل كبير على القرار الاستثماري سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة، فالوضع العام سواء الاقتصادي او السياسي للدولة ومدى ما تتسم به من استقرار في تنظيماتها القانونية والمؤسساتية وتطور النظم المالية والنقدية وما تتميز به من فاعلية وكذلك درجة الوضوح والثبات، فضلاً عن سياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها وطبيعة السوق وآلياته وامكانياته من بنى تحتية وعناصر انتاج، وما يتميز به البلد من موارد، كل ذلك يمثل بيئة مناسبة او جاذبة للاستثمار، وسيتم توضيح اهم عناصر المناخ الاستثماري الجاذبة او الطاردة في العراق وكالاتي.

أولاً: دوافع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر نحو العراق:

يتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر باتجاه البلدان التي تتمتع بمزايا تمكن المستثمر الاجنبي من زيادة ارباحه وتقليص تكاليفه، ومن اهم تلك المزايا توفر الموارد الطبيعة وحجم السوق الكبير وتكاليف العمل المنخفضة اضافة الى الحوافز والضمانات التي تقدمها هذه البلدان، ولا شك ان العراق يتمتع بجملة من المزايا التي تجعله محط انظار المستثمرين الاجانب ومن اهمها.

١- الثروات الطبيعية:

يتمتع العراق بوفرة نسبية من الموارد الطبيعية حيث يحتل المرتبة الحادية عشر في انتاج الغاز الطبيعي فضلاً عن ذلك توفر المعادن مثل الكبريت والفوسفات ومواد البناء الاولية وكذلك الاراضي الصالحة للزراعة والمراعي التي تبلغ حوالي ثلث مساحة العراق الكلية والتي تبلغ حوالي ٤٣٥ الف كم٢، ويأتي في مقدمة تلك الثروات النفط الذي يشكل حوالي (١١%) من اجمالي الاحتياطي العالمي وهذه النسبة مرشحة للزيادة بسبب توقف عمليات التنقيب في العراق منذ عام ١٩٩١ ويمثل الاحتياطي النفطي العراقي وحده اربعة اضعاف الاحتياطي النفطي الامريكي فضلاً عن أن النفط العراقي يعتبر من جهة المواصفات الفنية من افضل انواع النفط في العالم وكذلك فان متوسط كلفة أنتاجه تعتبر الادنى في العالم اذ تتراوح بين دولار الى دولارين وتقدر الاوساط الامريكية الاحتياطات المحتملة الاخرى بحدود (٢١٤) مليار برميل، واذا ما جرى اعتماد (٧٥%) من هذا الاحتياطي فان الاحتياطي الكلي المؤكد للنفط العراقي سيرتفع الى (٢٧٥) مليار برميل مما يجعله الدولة الاولى وبنسبة (٢١%) من الاحتياطي العالمي.

٢- السكان والقوى العاملة

يمتلك العراق ثروة هامة وهائلة من القوى البشرية اذ يقدر نفوس العراق بـ(٢٧.١٣٩) مليون نسمة، ان حجم السكان يمارس أثرين اساسيين على الاستثمارات الاجنبية المباشرة ينصب الاثر الاول على جانب الطلب اذ يؤدي نمو السكان بوتائر عالية الى اتساع حجم السوق نتيجة لزيادة الطلب، اما الاثر الآخر فينصب على انخفاض تكاليف الانتاج وذلك من

خلال انخفاض الاجور الناتجة عن الزيادة في عرض العمل، ومن الجدير بالذكر ان معدل النمو السنوي للسكان في العراق يقدر بـ(٣.١%) خلال السنوات (١٩٧٧-١٩٨٧) وبقى هذا المعدل مرتفع للسنوات العشرة اللاحقة حيث بلغ (٢.٩٩%) عام ١٩٩٧ ويتميز المجتمع العراقي، بأنه مجتمع فتي تشكل فئة الاعمار الصغيرة والشابة قاعدته العريضة، حيث تقدر نسبة السكان بعمر يقل عن (١٥) سنة بـ(٤٤%) في حين تقدر نسبة السكان بين عمري (١٥-٦٤) سنة بـ(٥٢%) وتشكل النسبة الباقية فئات الاعمار الكبيرة.

اما السكان النشطين اقتصادياً وهم الذين تقدر اعمارهم ضمن الفئات العمرية (١٥-٦٤) سنة الذين يمكنهم مزاولة النشاط الاقتصادي فقد شهدت هذه الشريحة من المجتمع نمواً بمعدل قدره (٤.٥%) خلال المدة (١٩٩٧ – ٢٠٠١) اذ ارتفعت اعداد السكان النشطين اقتصادياً من (٥٠٤٠٦٥١) الف نسمة الى (٦٠٠٦٠٥٥) الف نسمة خلال المدة المذكورة.

وتجدر الاشارة الى انخفاض المستوى النسبي لأجور اليد العاملة بشكل عام في العراق، فضلاً عن توفر المهارات البشرية وبكلف منخفضة نسبياً عما هو متوفر لدى الدول المجاورة.

٣ – السوق الاستهلاكية العراقية الكبيرة

يشكل حجم السوق المحلي ومعدل نموه أحد اهم العناصر الاساسية في جاذبية الدول للاستثمارات الاجنبية المباشرة وتوطين الشركات الاجنبية حيث ان الشركات المتعدية الجنسية تحاول دائماً الحصول على الاسواق، لانه في ظل عدم جدوى المنافسة السعرية تصبح زيادة نصيب الشركة من الاسواق الدولية اساساً للبقاء الفاعل والمؤثر في المنافسة بين تلك الشركات.

ولا يقتصر حجم السوق على عدد السكان لكن ايضاً على القدرة الشرائية للمستهلكين وعلى الميل الحدي للاستهلاك، وكذلك تركز الشركات الأجنبية على مدى إمكانية هذا السوق في تحقيق منافذ كبرى نحو الأسواق الإقليمية.

ويعد السوق العراقي من الأسواق الاستهلاكية الكبيرة والواعدة فهو اصلاً يعتمد على سد احتياجاته من مواد خام ونصف مصنعة وسلع انتاجية واستهلاكية بشكل رئيس على الخارج، كما ان اعادة اعمار البنى التحتية والمنشآت الصناعية تؤدي الى زيادة الطلب على مختلف السلع والمنتوجات، وتمتاز السوق العراقية بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك.

٤ – الحوافز والضمانات التي يقدمها العراق

ان الحوافز التي تتمثل بالإعفاءات الضريبية والكمركية وكذلك الضمانات القانونية المتمثلة بالقوانين والتشريعات التي تسهل وتحمي الاستثمارات الاجنبية كقانون حرية التملك وحماية الملكية وفض المنازعات وقوانين المنافسة كلها تؤثر في القرار الاستثماري وتشكل اما عوامل جاذبة او طاردة للاستثمار الاجنبي، وهذا ما سيتم تناوله في الاطار التشريعي للاستثمار الاجنبي في العراق لاحقاً.

ثانياً: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

أ – المعوقات والمحددات الاقتصادية

هناك عدد من المعوقات والمحددات الاقتصادية التي تواجه دخول وعمل الاستثمارات والشركات الاجنبية في العراق وهي:

١- ضعف القدرة الاستيعابية للأقتصاد العراقي..

يمتاز العراق عموماً بأنه ذو قدرة استيعابية ضعيفة، وهذه تشكل احد المعوقات التي تعترض دخول الاستثمارات والشركات الاجنبية الى السوق العراقية. اذ ان القيام بالمشاريع لا يتطلب توفر الاموال الاستثمارية فقط وأنما يتطلب وجود عوامل اخرى يمكن تسميتها بالعوامل المساندة التي تتضمن (مواد البناء والمكائن والمقاولين والاداريين والمهندسين والعمال الماهرين) وترتبط تلك العوامل بعلاقة طردية مع حجم وطبيعة المشاريع، حيث ان شحة تلك العوامل تؤدي الى رفع مستوى اسعارها وبالتالي زيادة كلفة المشروع التي تعني هبوط عائده وهبوط العائد يجعل المشروع قليل الجدوى ومن ثم عدم الرغبة في الاقدام على تنفيذه، وعليه يمكن القول بأن توفر الاموال الاستثمارية في العراق بالرغم من كونها

ضرورية لكنها غير كافية وحدها وذلك لوجود محددات تحد من قدرة الاقتصاد العراقي على استيعاب كميات كبيرة من الاستثمارات، اذ يعاني العراق من عدم كفاية البنية التحتية (كالنقل والمواصلات والاتصالات والكهرباء والماء والمجاري والموانىء والمطارات ومؤسسات التعليم والصحة) وغيرها من الخدمات العامة التي يفتقر اليها العراق وكذلك النقص الحاد في اليد العاملة وخاصة من ناحية النوعية وليست الكمية، وعليه يمكن القول بأن عدم توفر البنية التحتية اللازمة وضعف الجهاز المالي والمصرفي والافتقار الى الأطر المهارية عند مستويات التكنولوجيا السائدة في العالم والافتقار الى البيئة المحلية المساندة كلها تشكل عوائق اساسية وكابحة للحد من دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية الى العراق.

٢ – عدم وجود أسواق مالية متطورة

ان افتقار البلد للاسواق المالية المتطورة يشكل عامل طرد للاستثمارات الاجنبية المباشرة، لما تمثله هذه الاسواق من اهمية كونها الممول الرئيسي لشركات قطاع الاعمال وهي السبيل المفضل الذي يلجىء اليه المستثمرين والشركات لتمويل انشطتهم الاستثمارية، ان وجود سوق مالية قوية وفاعلة تنطوي على سهولة في تداول الاوراق المالية تيسر عملية تراكم الاموال في السوق المالية وتوفر للمستثمرين المحليين او الأجانب الاموال اللازمة لعملياتهم الاستثمارية، وعليه فان وجود اسواق مالية متطورة لها اهمية كبيرة فيما يتعلق بدخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة لما توفره تلك الاسواق من امكانية التوقع والتنبؤ للمستثمر الأجنبي، وعليه يمكن القول بان افتقار العراق الى اسواق مالية متطورة هي عوامل تعمل على زيادة درجة عدم اليقين للمستثمر الاجنبي وبالتالي فإنها تشكل عوائق امام دخول الاستثمار الاجنبي المباشر اليه.

٣ – معدلات التضخم الكبيرة في الاقتصاد العراقي

ان معدلات التضخم الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي تُعد من الكوابح التي تحول دون دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية الى الاقتصاد العراقي، والسبب في ذلك ان في اجواء التضخم تنحسر قدرة الشركات الاجنبية واصحاب رؤوس الاموال على التخطيط للعمل والانتاج نظراً للاختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار والتي تولد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية تلك الشركات في التنبؤ بتكاليف الانتاج والارباح المتوقعة..

٤ – الفساد الإداري وانعدام الشفافية

يعاني العراق من آفة الفساد الاداري وهذا ما يضعف من قدرته على اجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، فاشتداد الفساد الاداري يضر بالنمو الاقتصادي ويثني عن الاستثمار من خلال زيادة تكاليف المعاملات المرتبطة باستثمارات القطاع الخاص وهذا يقلل حوافز الاستثمار ولاسيما الاستثمار الاجنبي المباشر، حيث يضعف هذا الاستثمار في البلدان التي من خصائصها ارتفاع مستويات الفساد على الرغم مما تقدمه هذه البلدان من حوافز استثمارية كبيرة.

اما فيما يتعلق بالشفافية، فان البيئة الاقتصادية العراقية تفتقر الى الشفافية التي لها اهمية كبيرة في القرار الاستثماري للشركات المتعدية الجنسية وعموم المستثمرين، والشفافية هنا هي المعلومات التي تعين الشركات والمستثمرين على امكانية التنبؤ المستقبلي بظروف البيئة الاقتصادية للبلد المضيف والتي يمكن على ضوئها صياغة وتوجيه خطط الاستثمار.

ب – المحددات والعوائق السياسية

ان المناخ السياسي في البلد له اهمية كبيرة في التأثير على القرار الاستثماري، ويتمثل المناخ السياسي في مدى تمتع البلد بالاستقرار السياسي من حيث نظام الحكم، واستقرار الحكومات، وطبيعة العلاقة بين الاحزاب السياسية وحالة الديمقراطية السائدة داخل الدولة المضيفة وبصورة عامة يمكن أن نحدد اهم تلك المحددات الموجودة في العراق وكالآتي:

١ – ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني

ان من اهم المحددات التي تواجه دخول الشركات والاستثمارات الاجنبية المباشرة في أي دولة، متقدمة كانت ام ناميةهي ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والامني، اذ أن انعدام الامن هو العدو الاول للاستثمار الاجنبي المباشر ذلك ان المستثمر لن يخاطر بنقل راس ماله او خبرته الى دولة ما الا اذا اطمئن الى استقرار الاوضاع الامنية والسياسية فيها، فرأس المال بطبيعته يبحث عن الامان والاستقرار ولا يمكنه ان يقوم بالاستثمار في ظل اجواء تسودها الازمات المختلفة[١].

وعليه يمكن القول بان عدم الاستقرار السياسي والامني في العراق سيكون عامل طرد لدخول الاستثمارات الاجنبية الى الاقتصاد العراقي، فالبيئة السياسية العراقية ما تزال غير مكتملة الملامح وليس هناك توجه حقيقي باتجاه اقامة ديمقراطية

حقيقية وما تنطوي عليه من تعددية سياسية وعلاقة متوازنة بين الاحزاب السياسية واقامة مؤسسات تكون ضامنة للاستثمارات الاجنبية المباشرة وهذه تعد من اولويات اهتمام الشركات واصحاب رأس المال.

قطاع السياحة: يشكل هذا القطاع اهمية كبرى للمستثمر الاجنبي لما يمكن ان يجنيه من ارباح عالية من خلال الاستثمار فيه حيث يحتوي العراق على العديد من المواقع الدينية والاثرية والترفيهية ومن اهم تلك المواقع هي:

أ – المواقع الدينية

هناك الكثير من المواقع الدينية منتشرة في العراق من شماله الى جنوبه حيث يحتضن العراق مراقد العديد من الانبياء والاوصياء والائمة الصالحين. والتي تشكل مزاراً لجميع المسلمين في مختلف انحاء العالم.

ب – المواقع الأثرية

يمتلك العراق تراثاً حضارياً كبيراً حيث حضارة اور وبابل والوركاء والتي لاتزال اثارها شاخصة لحد الآن، اضافة الى الحضارة الاسلامية (الملوية في سامراء وجامع الكوفة والسهلة في مدينة النجف) وتستهوي هذه المواقع العديد من المهتمين بالتراث الاثري والحضاري..

جـ - المواقع الترفيهية

تنتشر هذه المواقع في شمال العراق حيث الجبال الشاهقة والشلالات والغابات الجميلة، كما تنتشر البحيرات والواحات في الوسط اضافة الى الاهوار في الجنوب والتي تضاهي ما موجود في بلدان العالم السياحية.

توفر هذه المواقع فرص استثمارية كبيرة امام المستثمر الاجنبي في مجالات الفندقة والخدمات السياحية والصناعات التراثية والاستثمار العقاري.

٤ – مشاريع البنى الاساسية

احدثت الحروب المتتالية غير المجدية التي خاضها النظام السابق دماراً شبه كامل في البنى الاساسية (الطاقة الكهربائية، الاتصالات، النقل، الماء والصرف الصحي، اضافة الى المؤسسات العامة)، واصبحت مهمة أي حكومة تريد ان تحقق النجاح وتكسب ثقة المواطنين بناء وتطوير تلك البنى الاساسية، وحيث ان الامكانات المالية والمادية للعراق ضعيفة فلا مجال لتحقيق طفرة نوعية في تلك البنى الاساسية سوى فتح الباب امام الاستثمارات الاجنبية لتحقيق ذلك، وهذا يعني توفير الفرص الاستثمارية وبحوافز وضمانات مغرية امام المستثمرين الاجانب.

٥ – قطاع الاسكان

يحتاج العراق اذا ما اريد معالجة مشكلة السكن فيه الى (٦ مليون) وحدة سكنية، منها (١.٥ مليون) لسد العجز السكني الصافي اما الباقي (٤.٥ مليون) لتعويض واستبدال الوحدات السكنية المبنية من مواد غير ثابتة والوحدات القديمة وكذلك لتوفير السكن للنمو المتوقع في السكان حتى عام ٢٠٠٨).

ولهذا الغرض وجب على الحكومة القيام بوضع استراتيجية وسياسة شاملة للإسكان في العراق تحدد فيها الحاجة السكنية بدقة وعلى اساس اعتماد معيار سكني مقبول، بالإضافة الى تعزيز دور القطاع الخاص المحلي والاجنبي في البناء السكني وتطوير اليات التمويل السكني عبر المصرف العقاري لجعل السكن في متناول مختلف شرائح المجتمع، ويجب العمل على جعل نشاط الاسكان نشاطاً استثمارياً وليس نفقة اجتماعية ضرورية فقط، وهذا يتطلب دوراً اكبر للقطاع المالي الخاص وقطاع البناء والتشييد والمستثمرين المحليين والاجانب.

رابعاً: تشريعات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق

أن الأطر التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق كانت قبل الاحتلال غير ملائمة ولا جاذبة لذلك الاستثمار ولا تعكس الرغبة الحقيقية للحكومة العراقية أتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر، لذلك وكجزء من برامج الإصلاح الاقتصادي والانتقال الى اقتصاد السوق تم إصدار عدد من قوانين الاستثمار الأجنبي كان أهمها قانون (٣٩) لسنة ٢٠٠٣ الذي صدر عن سلطة الاحتلال والذي تعرض الى انتقادات عديدة من المختصين بالشأن الاقتصادي والقانوني كونه لا

يراعي المصالح العراقية بقدر مراعاته لمصالح المستثمرين الأجانب، الامر الذي دعى الحكومة العراقية المنتخبة الى صياغة قانون جديد للاستثمار الاجنبي في العراق وهو قانون رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦، وقد صوت البرلمان العراقي المنتخب على ذلك القانون بالقبول، ومن أجل الوقوف على حقيقة إيجابيات وسلبيات تلك القوانين* سيتم تحليلها وفق الآتي:

أ – قانون الاستثمار الأجنبي (٣٩) لسنة ٢٠٠٣

صدر هذا القانون (٣٩) عن المدير الإداري لسلطة الاحتلال (بول بريمر) للأسباب الموجبة التي حددها لتحقيق تغيرات أساسية على النظام الاقتصادي العراقي وتوفير فرص العمل وتسهيل الاستثمار الأجنبي وزيادة رأس المال ودخول التكنولوجيا للعراق والانتقال من الاقتصاد المركزي المخطط غير الشفاف الى اقتصاد السوق المتسم بالنمو المطرد لتأسيس قطاع خاص نشط، لكن عند قراءة نصوص هذا القانون، يتبين أنه لا يصب في مصلحة الاقتصاد العراقي لما يحققه من امتيازات للمستثمرين الأجانب على حساب المصلحة الوطنية، ويمكن استعراض أهم مخاطر ذلك القانون على الاقتصاد العراقي كالآتي:

- في القسم الاول (فقرة ٣) لم يحدد القانون اولويات الاستثمار وانما اطلقها على جميع الانشطة المادية وغير المادية وشمل جميع انواع الاستثمار المباشر وغير المباشر[١]، هذا الامر خطير حيث يوفر القانون الميزات نفسها والحماية للاستثمار الاجنبي المباشر والذي يجلب رؤوس اموال كبيرة ويستثمرها في مشاريع الأجل الطويل مثل ما يوفره للاستثمار الاجنبي غير المباشر الذي يستثمر عن طريق المضاربة في الاسواق المالية والذي يستطيع ان يهرب من البلاد في أي لحظة محدثا ازمة مالية في البلاد وخير مثال على ذلك الازمة الاسيوية والذي كان سببها هروب رؤوس الاموال من اسواق المال الاسوية.

- في القسم الرابع، يعطي القانون الحق للمستثمر الاجنبي في اقامة استثمارات أجنبية في العراق بدون سقف استثماري، وشروط تفضيلية، لا تقل عن تلك الممنوحة للمستثمر العراقي. الاشكال في هذا القسم يكمن في المساواة غير العادلة وغير المتكافئة بين حقوق المستثمرين العراقيين وحقوق المستثمرين الاجانب بشكل يضع المستثمر العراقي في

موقع تنافسي ضعيف. خصوصا وان لجميع الدول بما فيها الولايات المتحدة مؤسسات مالية متخصصة في تقديم امكانات وتسهيلات ائتمانية لشركاتها الوطنية لدعم وضعها التنافسي وزيادة حصصها التسويقية بالاضافة الى القدرات المالية والتقنية العالية التي تمتلكها الشركات الاجنبية يقابلها عدم وجود هذه المؤسسات الداعمة في العراق وايضا خلو هذا القانون من تشريعات تحمي المستثمر العراقي كل هذا يضع المستثمر العراقي في موضع تنافسي ضعيف، ان لم يدفعهُ لمغادرة السوق. كذلك ان جميع الدول بما فيها الولايات المتحدة لا تطبق معايير المساواة بين المستثمر الاجنبي والمستثمر الوطني، بل بالعكس فانها في دأب مستمر لحماية المستثمر الوطني عن طريق خلق العوائق امام المستثمرين الاجانب من خلال رفع نسب التعريفية الكمركية وتعقيد الشروط والقوانين ورفع نسب الضرائب المفروضة على المستثمرين الاجانب.

- اكدت الفقرة (٢) القسم (٦) على حق المستثمر الاجنبي في اقامة المشاريع الاستثمارية في انحاء العراق كافة ، من دون استثناءاً واعتبار للمناطق الضرورية لأمن العراق كالمناطق الدينية والاثرية، هذه الحرية المطلقة في اختيار الموقع الاستثماري قد تخلق مستقبلا تبعا ت وإشكالات اجتماعية وسياسية.

- اعطى القانون في (فقرة ٣/ قسم ٦) الحق للمستثمر الاجنبي الدخول في استثمارات على مستوى الانتاج والتوزيع وحتى مستوى البيع بالمفرد بشرط ان يودع المستثمر الأجنبي مبلغ قدره (١٠٠ الف دولار) في حساب بلا فوائد في مصرف عراقي. وبالتالي فان هذا لا يحمي تجار المفرد في العراق من الإفلاس امام عمالقة السوبر ماركت الاجنبية كما لا يحمي المستهلك من الاستغلال بقبول البضائع الرديئة والفاسدة[1]، بالاضافة الى التاثير الاجتماعي والاخلاقي في عاداتنا وتقاليدنا.

- ان قضية حسم المنازعات المنصوص عليها في القسم (العاشر) لا تتضمن أي ضوابط أو أسس ثابتة لحسم الخلافات بين الجانبين العراقي والاجنبي، بل ان النص يتسم بالغموض، ويشير بشكل عام الى امكانية اللجوء الى أي اتفاقية تعالج مسالة النزاعات بين الاطراف، وهذا لا يضمن حقوق الطرف العراقي خصوصا في ظل الفجوة الكبيرة بين امكانيات الطرفين وتعقيدات القوانين التي صيغت اصلا من قبل الدول الصناعية الكبرى لحماية مصالحها.

- أجاز القانون (القسم السابع) للمستثمر الاجنبي امكانية التملك المطلق للمشروع (١٠٠%) أو بالمشاركة. وهذا يجعل الأقتصاد العراقي رهينة لتصرفات المستثمرين الأجانب وتوجيهاتهم بالاضافة الى ان هذا القانون لم يحدد نسبة المشاركة الوطنية في الاستثمارات الاجنبية وكذلك لم يجعل نسبة التملك تتدرج حسب الأهمية الاستراتيجية للمشاريع الاستثمارية.

- وكذلك لم يلزم هذا القانون المستثمر الأجنبي بتشغيل أو تدريب العمالة العراقية من أجل تقليص البطالة او رفع كفاءة العاملين.

- ولم يترتب على هذا القانون سوى التزام واحد (الفقرتين ١، ٢، من القسم ١١) والذي ينص على أن يقوم المستثمر الأجنبي بتقديم الأقرار بأنهاء العمليات الى أمين مسجل الشركات العراقي خلال اربعة عشر يوم من تاريخ حل أو انهاء مشروعه، وأن يسدد الديون المترتبة عليه للحكومة العراقية قبل أن يسمح له بنقل كل أرباحه حيثما يشاء بالعملة الصعبة..

٢ – قانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦

صيغ هذا القانون من قبل الحكومة العراقية المنتخبة وتم التصويت عليه في البرلمان العراقي بالقبول، وحددت، الأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون بـ (المساهمة في دفع عملية التنمية الأقتصادية والاجتماعية وتطويرها وجلب الخبرات التقنية والعلمية وتنمية الموارد البشرية وايجاد فرص عمل للعراقيين بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية)، وتتجلى أهمية هذا القانون بأن نصوصه أنظر (ملحق ٢) تضمنت العديد من المزايا والضمانات والإعفاءات والحوافز للمستثمرين الأجانب وبالشكل الذي يصون المصلحة الوطنية ولا يضر بالاقتصاد العراقي، ويمكن أيجاز ابرز ايجابيات هذا القانون والذي حل محل القانون العربي للاستثمار رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٢ وقانون الاستثمار الأجنبي (٣٩) لسنة ٢٠٠٣، بالاتي:

- يتيح هذا القانون مشاركة مستثمرين عراقيين مع مستثمرين اجانب ويعطي محفزات مغرية لذلك (الفصل الخامس المادة "١٥"، فقرة ثالثاً) ، حيث يمكن للهيئة الوطنية للاستثمار أن تزيد عدد سنيين الاعفاء من الضرائب والرسوم بما يتناسب بشكل طردي مع زيادة نسبة مشاركة المستثمر العراقي لتصل الى ١٥ سنة اذا كانت نسبة شراكة المستثمر العراقي في المشروع أكثر من ٥٠%.

- يلزم هذا القانون المستثمر الأجنبي بتدريب مستخدميه من العراقيين وتأهيلهم وزيادة كفاءتهم ورفع مهاراتهم وقدراتهم وتكون الأولوية لتوظيف واستخدام العاملين العراقيين (أنظر/ الفصل الرابع / المادة ١٤/ فقرة ثامناً) وكذلك يفرض هذا القانون على المستثمر الأجنبي الالتزام بالقوانين العراقية النافذة في مجالات الرواتب والإجازات وساعات وظروف العمل وغيرها (الفصل الرابع/ المادة ١٤/ فقرة سادساً).

- وفق هذا القانون يلتزم المستثمر الأجنبي بالمحافظة على سلامة البيئة والالتزام بنظم السيطرة النوعية المعمول بها في العراق والأنظمة العالمية المعتمدة في هذا المجال والقوانين المتعلقة بالأمن والصحة والنظام العام وقيم المجتمع العراقي (الفصل الرابع/ المادة ١٤ فقرة خامساً).

- من خلال هذا القانون يمكن توجيه الاستثمارات الأجنبية الى القطاعات أو المناطق الضرورية عن طريق تقديم حوافز واعفاءات إضافية للمستثمرين الذين يوجهون استثماراتهم لتلك المناطق او القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الاستراتيجية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الفصل الخامس/ المادة ١٥ فقرة أولاً وثانياً).

- يهدف هذا القانون الى جلب وتشجيع الاستثمارات واكتساب تقنيات متطورة وتعزيز دور القطاع الخاص المحلي والأجنبي في العملية الإنمائية في العراق وتوسيع حجم الصادرات وتطوير القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي.

- يغطي هذا القانون جميع فروع النشاط الاقتصادي باستثناء الفعاليات المرتبطة باستخراج وانتاج النفط والغاز وكذلك الاستثمار في قطاع المصارف وشركات التأمين، وجاء هذا الاستثناء منسجماً مع مقتضيات المصلحة الوطنية لما يمثله هذين القطاعين من أهمية كبرى في الاقتصاد العراقي.

- تتأسس بموجب هذا القانون الهيئة الوطنية للاستثمار وتتولى رسم السياسات الوطنية للاستثمار ووضع الضوابط لها ومراقبة تطبيق التعليمات والأنظمة في مجال الاستثمار كما يكون للأقاليم والمحافظات هيئات تقوم بذات المهمات في أطار من التنسيق بين جميع هذه الجهات، وتكون تلك الهيئات مسؤولة عن منح إجازات الاستثمار وفق الشروط الموضوعة في هذا القانون وكذلك العمل على تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية وتحفيز الاستثمار فيها والترويج لها.

- يهدف هذا القانون الى تشجيع المستثمرين العراقيين من خلال توفير قروض ميسرة وتسهيلات مالية لهم ويتم ذلك من خلال التنسيق بين الهيئة الوطنية للاستثمار ووزارة المالية والمؤسسات المصرفية (الفصل الثاني/ المادة ٩/ فقرة ثامناً).

أضافة الى تلك الالتزامات التي فرضها القانون (١٣) على المستثمرين الأجانب فأنه وفر لهم مزايا وتسهيلات وضمانات واعفاءات ومن أهمها ما يأتي:

١– الاعفاء الضريبي لمدة (١٠) سنوات ابتداء من التشغيل التجاري للمشروع والاعفاء من رسوم الاستيراد لمستلزمات التأسيس والتوسيع والتطوير والتحديث بما في ذلك من مواد أولية ووسيطة وقطع غيار.

٢- أدخال وإخراج رؤوس الأموال وعوائدها وتمكين المستثمر الأجنبي من فتح حسابات في المصارف العراقية والأجنبية.

٣- الاستثمار في سوق الاوراق المالية بالأسهم والسندات وكذلك المحفظات الاستثمارية.

- استئجار الاراضي المخصصة للمشروع لمدة (٥٠) سنة قابلة للتجديد ومنح حق امتلاك الأرض في مشاريع الاسكان.

٤- تمتع المستثمر الأجنبي في ميزات إضافية واردة في الاتفاقيات الثنائية أو الدولية التي يكون العراق طرفاً فيها.

٥- تحريم مصادرة أو تأميم المشروع الاستثماري باستثناء ما يصدر بحقه حكم قضائي بات.

٦- الالتزام بحق المستثمر الأجنبي ببيع مشروعه كلياً او جزئياً.

يلاحظ أن هذا القانون قد وفر العديد من المزايا التي توفرها قوانين الاستثمار في الدول المجاورة مما يوفر امكانية التنافس والسعي لكسب المستثمرين العرب والأجانب وتشجيعهم على الافادة من الفرص المتاحة في العراق.

السادس و العشرون السابع و العشرون الثامن و العشرون	دور التعليم ،التدريب السياحي في التنمية السياحية واقع التعليم و التدريب السياحي في العراق
التاسع و العشرون الثلاثون	دور اليد العاملة الماهرة في صناعة السياحة

يعتمد التطور السياحي في أي بلد على العنصر البشري المتعلم، ومن ثم فإن القوى العاملة في القطاع السياحي المثقفة تعتبر عنصراً أساسياً في تطوير القطاع السياحي الأردني، حيث إنها رأس المال البشري الذي سيضمن المنافسة والابتكار والإبداع، ويحسن تطلعات ومستقبل العمل ويسهل عملية التعديل والتكيف في الأسواق السياحية المتغيرة.

يشهد العالم اليوم سباقاً محموماً لبلوغ التميز والرفعة في مضمار الرقي والتقدم معتمداً على العلم الذي انطلق بخطوات واثقة إلى لأمام ليحقق انجازات رائعة يرنو إليها العالم بكل إكبار وتقدير. والحقيقة الراسخة التي لا يجال فيها أحد هي أن الإنسان المتسلح بالعلم والمعرفة المواكب بصورة مستمرة لمسيرة الحضارة الإنسانية هو أولاً وأخيراً حجر الزاوية في بنيان الحضارة الإنسانية، فالمورد الأغلى في عالمنا المعاصر هو الإنسان القادر بما امتلك من قدرات وطاقات إبداعية خلاقة على الإسهام في مسيرة الحضارة، لذلك حرص الأردن على بناء الإنسان وجعل العلم والمعرفة في متناول يديه وها هو الأردن يسجل صفحات مشرقة في هذا المجال في ظل مسيرة التحديث والتطوير التي يقودها حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله بن الحسين المعظم .

إن مستقبل التنمية السياحية في الأردن مرهون بشكل رئيسي بكفاءة وفعالية التعليم الفندقي والسياحي ،فقد طرأت مؤخرا

تغييرات واسعة في هذا المجال، وبدأ سوق العمل، من خلال حاجاته لمهارات ومؤهلات جديدة يفرض توجهات واختصاصات مستحدثة تلبي حاجات القطاع السياحي.

ومن المتفق عليه أن الاعتراف المتزايد بالأهمية الاقتصادية للسياحة قد سلط الضوء على ضرورة التوسع في تعليم هذا القطاع، وتقوم الميزة التنافسية للدول في الاقتصاد العالمي بشكل متزايد على إتاحة وتوافر العمالة الماهرة، وهذا الأمر ينطبق كذلك على الصناعات المتعلقة بالسياحة، وعليه تعتبر هيكلة التدابير التعليمية والمهنية والتركيز عليها في القطاعين «العام» و«الخاص» قضية مهمة.

وعلى الرغم من أن الموارد البشرية هي الرصيد الأكثر قيمة لهذه الصناعات، فإنه، وللمفارقة، تعتبر الرغبة في الاستثمار في التعليم والتدريب في بعض القطاعات الكبرى والمهمة منخفضة بشكل كبير، مقارنة بالصناعات في مجالات أخرى، بيد أن تحديث الموارد البشرية والتقنيات، إضافة إلى تحسين خبرات الإدارة، متطلبات ضرورية لمزيد من التطوير لهذه الصناعة، ويقوم تخطيط المورد البشري في الغالب على التفكير قصير الأجل، وهو ما يعارض النظر للمورد البشري كأصل استراتيجي.

إن زيادة الطلب على فرص العمل وزيادة أعداد المنشآت السياحية في الأردن يفرض استيعاب اعداد متزايدة من الطلب على خريجي الجامعات ، مما يفرض على جامعات تخريج طلبة لمواكبة احتياجات سوق العمل وتزويد السوق بكفاءات وقدرات نظامية أعلى، وتسهيل التخطيط، إضافة إلى مهارات التفكير والتأمل الذاتي، مما يؤثر في النهاية في مستقبل صناعة السياحة والضيافة في الأردن.

إن مشكلة غياب البرامج التدريبية المناسبة لاحتياجات سوق العمل السياحي وغياب التدريب في المنشآت الفندقية يؤدي إلى حدوث فجوة ينتج عنها تدنى مستوى الخدمة ومن ثم عدم القدرة على منافسة الأسواق المجاورة وضعف القدرة التنافسية للقطاع السياحي الأردني ويعمل التدريب السياحي على تزويد العاملين في المنشآت والمؤسسات الفندقية بالمعلومات والخبرات و المهارات اللازمة لأداء أعمالهم بفعالية. مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و رفع معنويات العاملين و تقليل الحاجة للإشراف عن قرب و تخفيض حوادث العمل و تعميق المعرفة المتخصصة .....الخ .

فالتدريب يساعد المنشآت السياحية والفندقية على تحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية. وهناك عدة مستويات من التدريب :منها تدريب العاملين الجدد ،أو التدريب أثناء العمل، أو تجديد المعلومات لإكساب العاملين المهارات الجديدة في مجال تخصصهم، أو إعادة تدريبهم لشغل وظائف أعلى، ويجب أن ينظر إلى التدريب السياحي على أنه وسيلة من وسائل الاستثمار المختلفة التي تحقق مكسبًا ماليًا يضاف لقائمة الأرباح و ليس عبئاً على ميزانية المنشأة السياحية لكونه أكثر الاستراتيجيات الفاعلة في مجال الموارد البشرية. ويصبح التدريب السياحي أكثر جدوى و فعالية عندما يكون مبنيًا على أساس التتابع و الاستمرارية من خلال تبني استراتيجية واضحة لتنمية و تطوير قدرات العاملين تعتمد على إعداد البرامج التدريبية لتقويم أي اعوجاج في الأداء.

إن مسألة التدريب السياحي والفندقي في غاية الأهمية ؛ لإكساب العاملين المهارات الأدائية فهناك دولاً مثل: فرنسا واسبانيا تلتزم المنشآت السياحية والفندقية بعمل دورات تدريبية للعاملين فيها، بعكس الأردن التي لا يوجد فيها نظام واضح للتدريب وتنمية العنصر البشرى ، ففي اسبانيا تأخذ الحكومة نسبة ١% من أرباح جميع المنشآت السياحية والفندقية كي تخصص لتمويل برامج التدريب وتكون هذه البرامج تحت إشراف ورقابة وزارة السياحة، وبعد التأكد من تنفيذ برامج التدريب تقوم الحكومة برد نسبة ا% التي تم تحصيلها إلى كل مؤسسة سبق ان سددتها ، أما في الأردن فهناك قوانين تلزم المنشآت السياحية التي يزيد عدد العاملين فيها عن ١٠ بتخصيص هذه النسبة للتدريب إلا ان ذلك يتم دون التأكد من تنفيذه.

إن مشكلة غياب البرامج التدريبية المناسبة لاحتياجات سوق العمل السياحي وغياب التدريب في المنشآت الفندقية يؤدي إلى حدوث فجوة ينتج عنها تدنى مستوى الخدمة ومن ثم عدم القدرة على منافسة الأسواق المجاورة وضعف القدرة التنافسية للقطاع السياحي الأردني ويعمل التدريب السياحي على تزويد العاملين في المنشآت والمؤسسات الفندقية بالمعلومات والخبرات و المهارات اللازمة لأداء أعمالهم بفعالية. مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و رفع معنويات العاملين و تقليل الحاجة للإشراف عن قرب و تخفيض حوادث العمل و تعميق المعرفة المتخصصة .....الخ . فالتدريب يساعد المنشآت السياحية والفندقية على تحقيق الاكتفاء الذاتي و بالتالي تقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية. وهناك عدة مستويات من التدريب :منها تدريب العاملين الجدد ،أو التدريب أثناء العمل، أو تجديد المعلومات لإكساب العاملين

المهارات الجديدة في مجال تخصصهم، أو إعادة تدريبهم لشغل وظائف أعلى، ويجب أن ينظر إلى التدريب السياحي على أنه وسيلة من وسائل الاستثمار المختلفة التي تحقق مكسبًا ماليًا يضاف لقائمة الأرباح و ليس عبئاً على ميزانية المنشأة السياحية لكونه أكثر الاستراتيجيات الفاعلة في مجال الموارد البشرية. ويصبح التدريب السياحي أكثر جدوى و فعالية عندما يكون مبنيًا على أساس التتابع و الاستمرارية من خلال تبني إستراتيجية واضحة لتنمية و تطوير قدرات العاملين تعتمد على إعداد البرامج التدريبية لتقويم أي اعوجاج في الأداء.

يحقق التدريب السياحي الفعال التوازن في سوق العمل من حيث سد النقص و الفراغ الناتج عن عدم قدرة مخرجات التعليم على توفير العمالة المتخصصة و المدربة. فالكثير من الجامعات لا يوجد لديها خطط تدريب تطبيقية مرتبطة بأهدافها الإستراتيجية، لذلك فإن التدريب السياحي الفعّال يسهم في تحقيق التوازن و سد النقص في ظل غياب التأهيل التعليمي المؤهل من مخرجات التعليم، وتعد كلية الأردن الجامعية التطبيقية للتعليم السياحي والفندقي من بين أكبر المؤسسات الأكاديمية في الأردن والشرق الأوسط في مجال استقطاب وتدريب وتأهيل العاملين في القطاع السياحي الأردني والعربي، حيث تركز على تطوير كافة الجوانب التطبيقية في العمل الفندقي والسياحي من خلال برامج التدريب المتخصصة .

المؤسسات والمنشآت السياحية التي تعاني من عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بعملية التطوير والتدريب السياحي يجب عليها أن تعيد النظر من خلال توجيه الاهتمام بتبني سياسة شاملة لإعادة النظر في رفع كفاءة العاملين لديها وهذا لا يكون من خلال الحوافز المالية أو المعنوية فقط رغم أهميتها، و إنما يحتاج إلى إكساب العاملين المهارات التطبيقية والعلمية من خلال التدريب المتواصل . ومن خلال ما تقدم، يتضح لنا أهمية التدريب السياحي، وتوفير التدريب المناسب للحصول على موارد جديدة مؤهلة عن طريق تفعيل برنامج تطوير القطاع العام وتوفير التدريب المستمر فعلى الرغم من الخطوات الواسعة التي تخطوها المملكة في مجالات التنمية والتطوير السياحي، إلا أن الاهتمام في مجال تنمية وتطوير الموارد البشرية بقي محدوداً، ولم يوازن النمو في الاستثمار السياحي المتسارع. مما يتطلب إعداد دراسة شاملة للوضع الحالي للمؤسسات والمنشآت السياحية مقارنة بالمتوقع منها مستقبلاً.